

«شوربة» لبنانية

حول نيتنا فتح أبواب الإليزيه لشخصيات لبنانية أخرى، فنعطي بذلك الانطباع عن أن في جيبنا مشروع «سان كلو بالمفرك»، أو حتى جس النبض لأفاق طائف جديد... وهو ما يسمح لواشنطن بكسب المزيد من الوقت، وبالتقاطع مع هدفها الأول من الفوضى الخلاقة المقترحة.

لكن بين تلك الاحتمالات التخديرية، أي علاج جذري ممكن للمأزق؟ يروى في باريس أن أحد أهم خبراءها الرسميين في الشأن اللبناني وشؤون المنطقة، يرى الحل الوحيد في إعداد «سلطة» لبنانية غربية عجيبة. نوع من «غيمة دخان»، كما يسميها، أو وعاء حساء ضخم، على طريقة المطبخ اللبناني، بحيث يصدر القرار الظني، ويسقط في ذلك الوعاء، ويضع، أو يضعه المعنيون، ولا يمكن بعدها أحداً أن يعرف من أين يبدأ أو من أين يكمل.

في الوقائع المجردة، يقتضي هذا السيناريو، أن يقبل كل طرف دفع ثمن بسيط، لتجنب ثمن جسيم. يقبل حزب الله صدور القرار، متضمناً أسماء لا أحد يعرفها، ولا تعني شيئاً لأحد. وفي المقابل، يقبل الحريري انتهاء مفاعيل المحكمة عند هذا الحد، وخصوصاً في ظل عدم القبض على المتهمين. ويقبل الجميع احتضان الطرفين، ودعهما «عاطفياً» و«معنويًا»، لاستيعاب التسوية، بدل تحريضهما على رفضها... لكن، ما هي الخطوة الأولى لهذا السيناريو؟ ومن يكون عرابها؟ في باريس، ينقل عن الخبير العتيق، جوابه بصوت واثق خافت: إن «شوربة» لبنانية كهذه، ثمة رجل واحد يحترف طبخها...

نبيه بري، وثمة رجل واحد، بظل في كل الأحوال، صمام الأمان لكل احتمالاتها: إنه ميشال عون. في حالتي الإقدام أو الإحجام، الانفراج أو الانفجار، عون وحده قادر على أداء دور نازع الصواعق، في الملفات الهواجس، وفي القضايا المفخخة. هل من تفاصيل أكثر؟ لا لزوم ولا ضرورة. ففي مكان ما، هناك التزام باريسي عفوي بالتقليد العريق، حول «الذهاب إلى الشرق المعقد، بأفكار بسيطة». وهناك إقرار بصحة معادلة كلود شيسون بشأن الشرق الأوسط، لجهة تعريفه بأنه منطقة، قد لا يتغير فيها شيء طوال قرن، وقد يتغير فيها كل شيء، في طرفة عين.

في شيء من استعادة «الفوضى الخلاقة»: يصدر القرار الظني متهماً حزب الله، فتشل الحكومة اللبنانية عن التصرف، أو حتى عن الاجتماع وإدارة البلد. تضغط المحكمة الدولية على الحكومة اللبنانية، لمعرفة موقفها من مقتضيات القرار وخطواته التنفيذية. فيأتيها في لحظة غفلة ما، كتاب من الأخيرة، يعلن عجز لبنان عن التزام نتائج القرار الظني، ويطلب من المحكمة، و«ممن يهمة الأمر»، أخذ العلم بذلك. تحيل المحكمة الكتاب على مجلس الأمن، وينطلق عندها مسار دولي جديد، تدريجياً، على طريقة الاكتشاف بالتمس، عنوانه: الضغط الدولي على لبنان. كل الأفكار تبدو جيدة، وعلى طاولة البحث: حصار، عقوبات، مقاطعة... المهم دفع البلد إلى فوضى خلاقة جديدة... أمر ما مماثل لما حصل بين عامي 1989 و1990. فوضى مخارجها مضبوطة إلى حد ما: إما استدراج سوريا إلى «ال بازار الكبير»، وإما استدراج إيران إلى نموذج مصغر عن هذا بازار، وإما زج حزب الله في وضعية «خاسر - خاسر»، وإما جعل الوعاء اللبناني يغلي حتى الانفجار، لعله يقضي إلى البحث عن صيغة أكثر ملاءمة لاستقرار لبناني جديد، قائم على نظام لبناني جديد... تماماً كما أدت فوضى أواخر الثمانينيات إلى الطائف... طائف ثانٍ إذا؟ لهذا، «نطق» كوشنير... ولهذا لمج إلى دول عربية قابلة، ليست غير الدول الدائرة في الفلك الأميركي.

البديل الفرنسي: غيمة من دخان

لم يرتح كثيرون في باريس إلى التصور الأميركي، وخصوصاً في ظل ارتفاع مستوى التوتر في بيروت. وفي إحدى اللحظات، بدت الإدارة الفرنسية في نوع من المأزق: معطياتها ودوافعها الذاتية، تفرض عليها القيام بخطوة ما. فيما «نصائح» واشنطن و«تمنياتها» تذهب في اتجاه معاكس. عند هذا الحد، بدا كأن ثمة من اجترح تركيبة توفيقية بين النظريتين: نستقبل الجنرال، فنبتعث بذلك رسالة إلى هذا الجانب، بأننا نتحرك، ولا نمثّل لتعليمات أحد، وبأننا نملك تصوراً لمقاربة علاجية ما. من جهة أخرى، نترك التسريبات تتعالى

لمشروعنا الآخر. أما إذا لفت أحد ما انتباهه إلى الموضوع، فعندها تقول إن اتفاقاً ضمناً كان قد أقر مع عون، على أن يكون مواعده في الإليزيه، مشروطاً بصدور كلام إيجابي منه حيال فرنسا ودورها في المنطقة. ثم تقول، إنك فوجئت بعد أيام قليلة من تحديد الموعد، وقبل إبلاغه إلى صاحبه، بكلام معاكس أعلنه الجنرال، في 12 تشرين الأول الماضي. في احتفال لمناسبة انتقاله إلى «الأراضي الفرنسية» في سفارتكم في لبنان، قبل عشرين عاماً، كما عشية وصول الرئيس الإيراني إلى بيروت. عندها ارتأيت أنت أن كلامه هذا مؤشر استفزازي، وأنه لا يجوز لدولة عظمى مثل فرنسا أن تتغاضى عنه. فوجدت من المناسب إلغاء الموعد، بمبادرة شخصية منك، وذلك حماية لرؤسائك، من أي ذيول سلبية لمثل هذا القرار. أخذ سيناريو فيلتمان طريقه إلى التنفيذ، لكن محاوريه الفرنسيين أصروا على سؤاله: وماذا عن مشروعكم المضاد؟

المشروع الأميركي: الفوضى مجدداً

ماشى بعض الفرنسيين فيلتمان في ضغوطه، حتى سئل عن تصوره المقابل للحل. فجاء الجواب، كما تروي باريس،



دفع البلد إلى فوضى خلاقة... تماماً كما أدت فوضى أواخر الثمانينيات إلى الطائف

يروى في باريس: الحل الوحيد في إعداد «سلطة» لبنانية يسقط فيها القرار الظني



الأميركي. لكن الأولوية الأولى لمساعده، كانت إلغاء موعد عون في الإليزيه. حاول المسؤول الفرنسي التجاوب، غير أن الذريعة اللازمة للإقدام على خطوة الإلغاء كانت تنقصه. وتروي باريس نفسها أن فيلتمان نسج لزميله الفرنسي السيناريو الآتي: تبادل أنت من عنديتك، إلى إلغاء الموعد. وعلى الأرجح، لن ينتبه الرئيس إلى الأمر. فنربح الوقت المطلوب

فيلتمان طوال يومين في مكتب المستشار الرئاسي للشؤون الدبلوماسية، جان - دافيد ليفيت. ألقى مضاربه هناك، قريباً من غيان، متخفياً عن ناظره في الشكل فقط. أصلاً، ليفيت صديق قديم، منذ أيام نيويورك والقرار 1559، وكوندي وغوردو - مونتانيو والزمن الطيب... على مدى يومين، تروي باريس، أن فيلتمان كان يحاول أن يشرح لليفيت، مشروع الحل

عون وفريقته خلال اللقاء بأبناء الجالية اللبنانية في باريس (شربل نخول)



يعتقد عون أن الفرصة سانحة لإجراء تعديلات دستورية وإطاحة الحريري

يرى عون أن أي عمل في الشارع يفترض أن تكون نتيجته حاسمة ولمرة واحدة في إطار بناء الدولة



التسوية لن تكون على حسابه. والثانية إلى الحريري، أنه لن يقبل بأن تكون التسوية على حساب أشخاص في التيار الوطني الحر.

تجدر الإشارة إلى قول عون في مقابلة مع تلفزيون LCI من فرنسا رداً على سؤال عن أن «حزب الله حليفك» بالقول: «ما يجمعنا مع حزب الله هو تفاهم أكثر مما هو حلف؛ وهذا التفاهم ساعد على الاستقرار في لبنان حيث العديد من النقاط التي بإمكانها أن تؤدي إلى الفتنة، فجا هذا التفاهم ليساعد على حلحلتها وإرساء الاستقرار».

يُشير بعض المتابعين إلى أن التسوية لا يمكن إلا أن تكون تسوية ظرفية تعيش لسنوات.

جنبلاط، واستعداده للدخول بهذه الورشة السياسية والاقتصادية.

ومن هذه المعطيات، يُمكن فهم الهجوم الحاد الذي يشنه فريق الحريري بمختلف أشكاله السياسية والإعلامية على الوزير شربل نحاس، الذي يرمز إلى السعي لإحداث تغيير في السياسات. وتهديد الحريري لنحاس ليس تهديداً لشخصه، بل لما يُمثّله من رؤية اقتصادية تُهدد وجود الحريري سياسياً. وهذا ما يُفسر أيضاً سكوت العديد من القوى المعارضة عن الهجوم على نحاس؛ لا بل إن بعض الوزراء لم يتوانوا عن القول في مجالسهم الخاصة إن نحاس «عم يزيدها». ويُشير مراقبون إلى أن دفاع حزب الله عن نحاس حمل رسالتين: الأولى إلى عون، أن

المعادلة السابقة، أي معادلة أن الاقتصاد بيد الحريري، رغم أن الأمين العام لحزب الله أعلن في أحد خطاباته استعداده الكامل لهذا الأمر.

وسيطرة الحريري على الملف الاقتصادي تعني انتهاء مجرر وجود عون وتنازله السياسي، إذ لا يبقى أمامها إلا خيار التحول حزباً خدماتياً ينهب من الدولة ويُقدّم بعض هذا النهب إلى جمهوره، كما فعل العديد من الأحزاب في فترة الوصاية السورية.

من هنا، يُمكن فهم إصرار عون على الذهاب إلى التصويت في مجلس الوزراء على ملف شهود الزور. هو يُريد التأكد من الموقع النهائي لرئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد

الحريري، وهذا الثمن يتركز في الجانب الاقتصادي. ففي فترة ما قبل عام 2005، تولّى الحريري الأب الاقتصاد، وترك الأمن والخارجية لسوريا، فيما تفرّغ حزب الله للمقاومة. واليوم، لا يبدو أن حزب الله والرئيس نبيه بري في وارد التخلي عن الخارجية والأمن، والمقاومة غير قابلة للنقاش. لذلك، لا يبقى أمام الحريري إلا الملف الاقتصادي. ولا يُمانع حزب الله في هذه التسوية، رغم أن الكلام العلني الذي يقوله المسؤولون هو عكس ذلك، إلا أن الممارسة حتى اليوم لا تزال توجي بالرغبة في هذا النوع من التسوية. ولا إشارات توجي أن حزب الله مستعد لتغيير شكل النظام. لكن مسؤولين فيه يؤكدون أن الحزب ليس في وارد إعادة العمل في